وقد يكون ذلك طبيعيا نتيجة عدم سير الامور على المستويات الاعلى بشكل سليم وصحيح . كذلك يمكن القول بان القاوقجي لم يكن يعقد اجتماعات دورية منتظمة مع قادة الافواج لتدارس الموقف وتبادل الاراء في الخطط الواجب اتباعها لمواجهة العدو وتحركاته . وفي الواقع فقد مارس قادة الافواج نوعا من الاستقلال كان قريبا من استقلال الحاميات المحلية الفلسطينية . يقول أحد ضباط المدفعية الذين رافقوا الانقاذ طيلة تجربته في الجليل ما يلي : « ويمكن ان نقول بصورة أصح كان قادة الافواج لوحدهم يشتبكون مع العدو بدون تحضير ، وحينما يتغلبون على العدو يدعون القائد العام ، وهذا يحضر ومعه وفد من الصحفيين والسياسيين ، يرون المعركة من المرصد ويكتبون عن وصفها ما يريدون ، ويعودون في اليوم الثاني الى الخلف »(٣١) .

هذا ويعتقد احد الاداريين العاملين في الانقاذ انه « كثيرا ما شعر وكأن ما كان يربط معظم ضباط الميدان بالقيادة العامة واستمرار اتصالهم بها انما يرجع بشكل اساسي الى حاجة هؤلاء لتأمين ما تحتاجه الوحدات في الخط الامامي ، اي التموين والتمويل والاسلحة والذخيرة ، ولولا ذلك لانقطع كل رابط لهذه القطعات بقيادتها العامة كما كان حاصلا بالنسبة للحاميات المحلية المستقلة »(٣٢) . ومع المبالغة التي قد يلمسها المرء في هذا القول فان تقديري ان عجز القيادة العامة عن السيطرة على الامور يرجع الى اسباب عديدة منها عدم قدرتها على تلبية طلبات الوحدات ، ومنها انخفاض مستوى التدريب ، وعدم تجمع الوحدات بل انتشارها ، بالاضافة الى تواجدها مع قوات شعبية ، وعدم قيام تعاون وتنسيق جديين بين قوات عربية تقاتل عدوا واحدا ، وهناك أيضا سبب هام جدا هو غياب التوجيه السياسي والتوعية ، والذي لو توفر لامكن خلق القناعة بسلامة الموقف وتعميقها وتعزيز الايمان بالاهداف والمثل التي يقاتل افراد الجيش من أجلها . فقد كان معظم قادته يفكرون ببناء الانقاذ على أساس ان يكون جيشا نظاميا عربيا تقليديا يقوم على الطاعة التامة والضبط الحديدي لا على اساس الطاعة الواعية والالتزام الطوعي القائم على الايمان باتجاه سياسي معين . وكان هذا التفكير هو حصيلة تجاربهم النضالية وبحكم تكوينهم السياسي ، اذ شارك معظمهم في النضالات القومية السابقة من خلال المؤسسة العسكرية القائمة يومذاك، ولعبوا ادوارا وطنية بناءة وهامة دون ان يكونوا منتمين لكتل سياسية أو أحزاب ولم تكن لهم ارتباطات بهيئات معينة قائمة يومذاك .

●

اما عن الناحية المالية ، فقد كانت قوات الانقاذ تمول من قبل جامعة الدول العربية بمعرفة لجنة سمت اعضاءها الدائرة المالية في الامانة العامة وكانت تعرف باسم « لجنة الخبراء الماليين » وكان يرأسها احمد عبد الغفار باشا — من مصر — . والغريب في الامر انه لم تكن هنالك ميزانية محددة ، كما انه يصعب تحديد ميزانية الجيش الشهرية أو السنوية اذ لم تكن تستقر على رقم معين ، وكان هناك تفاوت واضح بين نفقات كل شهر بالنسبة للشهر الاخر . هذا وقد قدمت الامانة العامة مبلغ مليون جنيه مصري للجنة العسكرية عند تشكيلها في تشرين الاول ١٩٤٧ ثم دفعت مليونا ثانيا بعد اجتماع مجلس الجامعة في القاهرة في أوائل كانون الاول ١٩٤٧ . وكان المفروض ان تمول هذه «الميزانية الفلسطينية» من قبل الدول الاعضاء السبع فتدفع كل منها حصة تماثل النسبة المئوية التي تدفعها كالتزام سنوي لتمويل ميزانية الجامعة ، فكانت مصر تتحمل النسبة الاعلى وهي ٤٢٪ في حين كانت المملكة اليمنية تقدم ٣٪ وهي النسبة الادنى . كانت المفتشية العامة — عن طريق دائرة المحاسبة فيها — تتولى أمور الانفاق وتقوم بتدقيق حسابات قوات الانقاذ وترسل في اول كل شهر محاسبين وامناء صندوق للافواج المختلفة حيثكانوا يقومون بدفع المخصصاتوالرواتب والسلف لافراد الوحداتفيأماكنتواجدهم .